



تقرير إجتماعات مجلس الأعمال الأردني - المصري

2018/١٠/٠٢-٠١

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

١. المقدمة:

عقدت اجتماعات الدورة العشرون لمجلس الأعمال الأردني المصري وذلك في فندق لاند مارك عمان خلال الفترة ٠١-٠٢/١٠/٢٠١٨، والتي بحثت مجالات وأفق الاستثمار المشترك بين البلدين بشكل عام وآليات التكامل الاقتصادي بين البلدين بشكل خاص.



٢. الحضور:

عقد المجلس بحضور معالي وزير الاستثمار الأردني وأمين عام هيئة الاستثمار الأردنية بحضور معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين و سعادة السفير المصري في عمان، وبمشاركة أعضاء مجلس الإدارة معالي السيد ثابت الطاهر والمهندس عبد الحلیم عابدين والسيد عصام بدير والمهندس عوني الساكت والمهندس حسام الدين الهدهد، وعدد من أعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين (المرفق ١)، كما قدم ممثلي كل من هيئة الاستثمار والمجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنمية وشركة المدن الصناعية الأردنية عروضهم خلال انعقاد المجلس.



فيما ترأس الجانب المصري المهندس علي عيسى رئيس مجلس الأعمال المصري الأردني بحضور رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية ، وعدد من القطاعات الاقتصادية المصرية المختلفة يمثلون عشر شركات. كما وشارك في اعمال المنتدى نائب رئيس مجلس إدارة البنك العقاري المصري العربية عمرو جادالله والمدير الاقليمي طارق عقل وعدد من مدراء البنك.

٣. الجلسة الافتتاحية لأعمال مجلس الأعمال الأردني – المصري

- كلمة معالي السيد حمدي الطباع – رئيس مجلس الأعمال الأردني المصري:

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأن مجلس الأعمال الأردني – المصري المشترك بأن المجلس يعمل على التركيز على القواسم المشتركة بين البلدين وبذل جهد حقيقي من أجل تطوير وتعزيز كافة أوجه التعاون الثنائي بهدف تعزيز حجم التبادل التجاري وزيادة حجم الاستثمارات المشتركة بين القطاع الخاص الأردني والقطاع الخاص المصري كما أكد على أهمية تسليط الضوء حول سبل استفادة القطاع الخاص في البلدين من اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها حكومتي البلدين مع العديد من دول العالم لما له من تأثير إيجابي على تسهيل دخول الصادرات الأردنية إلى أسواق جديدة. ولفت رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، إلى أن الاستثمارات الأردنية في مصر تحتل مرتبة متقدمة مقارنة بباقي دول العالم، حيث بلغت ما يقارب من ٢ مليار دولار في مختلف القطاعات الصناعية، كما أن لمصر استثمارات تحظى بالاهتمام في الأردن خاصة في مجال الاستثمار السياحي والفندقي، ومساهمات في سوق الأوراق المالية والقطاع المصرفي بلغت في حجمها ما يقارب مليار دولار، مختتما كلمته متمنيا أن تصدر توصيات بالمنتدى تهم القطاع الخاص ورجال الأعمال في البلدين، أملا في أن تأخذ حكومتي البلدين بتلك التوصيات والتي ستعمل على رفع حجم الاستثمارات المتبادلة، وتوطيد العلاقات الاقتصادية والتخفيف من نسب البطالة من خلال خلق فرص جديدة وتحسين مستويات المعيشة.

واختتم الطباع كلمته بتأكيد على أن القطاع الخاص الأردني لا يزال بانتظار تنفيذ قرار اللجنة العليا الأردنية المصرية بمنح الصادرات والواردات الأردنية خصما بمقدار ٥٠% على رسوم قناة السويس وأوصى رجال الأعمال المصريين على متابعة هذا الموضوع بما يخدم الاقتصاد في كلا البلدين.



- كلمة المهندس على عيسى – رئيس مجلس الأعمال المصري الأردني:

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين المهندس علي عيسى خلال كلمته على عمق العلاقات التي تربط مصر مع الأردن في مختلف المجالات، حيث يرتبط القطاع الخاص في كلا البلدين بعلاقات وثيقة وعميقة تمثلت بتأسيس مجلس الأعمال المشترك منذ عام ١٩٨٥، كما شدد المهندس علي عيسى على ضرورة العمل من أجل مضاعفة حجم التبادل التجاري بين البلدين واقامة المزيد من المشاريع والاستثمارات المشتركة مشيراً إلى أن مصر اتخذت العديد من الاجراءات الاصلاحية بهدف تحسين بيئة الأعمال لديها والممثلة بتحسين وتطوير البنية التحتية واصدار تشريعات اقتصادية جديدة تحفز الاستثمار وتعمل على جذب، مضيفاً أن رجال الأعمال المصريين في زيارة للأردن لعدة أسباب، منها أن الأخيرة دولة محورية في العلاقات الثنائية تجارياً واستثمارياً، ولذا يجب مضاعفة تلك الأرقام، وأماناً فرصة لذلك من خلال مجلس الأعمال المشترك، مع استغلال الاتفاقيات التجارية الموقع عليها الدولتين. وأضاف عيسى، خلال كلمته أنه خلال الفترة الماضية، اتخذت مصر خطوات جادة لإصلاح بنية الاستثمار، ونفذت إصلاحات جذرية بدونها لم تكن نجراً لجذب أي مستثمر لمصر، كما ضخت استثمارات ضخمة في البنية التحتية لاستقبال الاستثمارات، تبعثها ثورة تشريعية أهمها إصدار قانون الاستثمار الذي يعطى مزايا استثمارية، مطالباً بالبدء الجاد لإنشاء المشروعات الاقتصادية لخدمة مصر والأردن. واختتم رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين كلمته بقوله: "نحن نطمح أن تكون الأردن من كبريات الدول المستثمرة في مصر، ونأمل في مضاعفة التبادل التجاري بين البلدين، مع منح مزايا تفضيلية للمنتجات المصرية للنفوذ للسوق الأردني".



- كلمة الدكتور محسن عادل – رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية :

من جانبه شدد رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية على أهمية تواجد رؤية موحدة بين البلدين فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الخارجية وأن تحقيق التكامل الاقتصادي أمر مهم و اساسي للمحافظة على معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل مؤكداً على رغبة مصر بإقامة شراكة حقيقية مع الأردن. وأكد أن التعاون الاستثماري بين مصر والأردن هو تعاون حتمي تفرضه الجذور التاريخية والعلاقات الاقتصادية القوية والتشابه في هياكل الاستثمار، بالإضافة إلى عمق العلاقات الاقتصادية، في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي القوي الذي قادته مصر. وأضاف عادل في ختام كلمته أن الجهود الحثيثة التي تبذلها وزيرة

الاستثمار الدكتور سحر نصر، أدت إلى زيادة مساحة النمو الاستثماري والقاعدة الاستثمارية في مصر، مؤكداً على أن الاستثمارات الأردنية تحظى بأهمية خاصة حيث تحتل الأردن مرتبة متقدمة في حجم الاستثمارات المباشرة في مصر إلى جانب التكامل الجغرافي بين البلدين.



- كلمة سعادة السيد طارق عادل – سفير جمهورية مصر العربية لدى عمان:

بين السفير المصري لدى المملكة السيد طارق عادل أن العلاقات الاقتصادية بين الأردن ومصر شهدت تطوراً ملحوظاً بحجم التجارة البينية والاستثمارات المشتركة ومع ذلك فإن حجم التبادل التجاري لا يعكس الإمكانيات الحقيقية والفرص المتوفرة في كلا البلدين وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهود لأجل إزالة العوائق أمام إقامة المزيد من المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية في مختلف المجالات. كشف السفير المصري لدى المملكة، طارق عادل، أن الاستثمارات الأردنية في مصر تحتل المرتبة ٢٣ ضمن الاستثمارات الأجنبية بقيمة تقدر بملياري دولار من خلال ١١٧٧ شركة وبين عادل، خلال اجتماعات منتدى الاستثمار الأردني المصري أن الاستثمارات الأردنية في مصر تتوزع في قطاعات عدة أهمها الصناعة والتمويل والخدمات والزراعة والإنشاءات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة.



وأكد على أن العلاقات الاقتصادية بين الأردن ومصر شهدت تطورا ملحوظا بمعدلات التجارة البينية والاستثمارات المشتركة وهناك تنسيق بين حكومتي البلدين لتسهيل حركة التبادل التجاري وتعزيز الاستثمارات المشتركة. وبين أن حجم التبادل التجاري لا يعكس الإمكانيات والفرص المتوفرة، ما يتطلب بذل المزيد من الجهود لإزالة المعوقات وإقامة المزيد من المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية بمجالات عدة منها الصناعة والطاقة والسياحة والمقاولات. وأشار السفير إلى أن الاستثمارات المصرية المستفيدة من قانون الاستثمار بالأردن بلغت نحو مليار دولار من خلال ٤٩٩ شركة تعمل بمجالات الخدمات والاستثمار والتجارة والسياحة والصناعة والمالية المصرفية.

٤. الجلسات الحوارية والعروض المقدمة في مجلس الأعمال الأردني - المصري:

- قدمت هيئة الاستثمار من خلال ضابط الترويج في هيئة الاستثمار السيد حسام المحارمة عرضا للمستثمرين المصريين تضمن أهم الفرص المتاحة للاستثمار في الأردن حيث بينت هيئة الاستثمار أن الأردن يعد من أكثر الاقتصادات الديناميكية والمتنوعة المصادر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تضعه في موقع مميز يمنح المستثمر فرصة الدخول للأسواق الإقليمية والدولية وامكانية الوصول لأكثر من ١,٥ مليار مستهلك بفعل اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع العديد من التكتلات الاقتصادية.
- وشارت الهيئة في إلى مميزات المستثمر وفقا لقانون الاستثمار ومنها تمكين ممثلي النافذة الواحدة لإصدار التراخيص والموافقات اللازمة والاعفاءات المباشرة سواء من ضريبة المبيعات أو الرسوم الجمركية للسلع والخدمات ومدخلات الانتاج للاغراض الصناعية والاصول الثابتة، كما تطرقت الهيئة أيضا إلى ذكر مميزات أخرى منها الاعفاءات ضريبية على الدخل في المناطق الأقل نموا والتي لا تقل عن ٣٠% وحوافز إضافية بالمناطق التنموية والمدن الصناعية وحماية الاستثمارات وعدم فرض قيود على تنقل الأرباح المتأتية من النشاطات الاقتصادية بالمملكة.
- ولفتت الهيئة إلى أن مرتبة الأردن تحسنت وفقا لأبرز التقارير الدولية خاصة تقرير سهولة ممارسة الأعمال ٢٠١٨ الصادر عن البنك الدولي حيث احتل المرتبة ١٠٣ مقابل المرتبة ١١٨ العام الماضي، واحتل المرتبة ٤٩ خلال العام الحالي بمؤشر ريادة الأعمال الذي يصدر عن المعهد العالمي لتنمية ريادة الأعمال مقابل المرتبة ٥٦ خلال العام الماضي.
- واستعرضت الهيئة أبرز القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة بالمملكة وفي مقدمتها الصحة والصناعات الدوائية، مشيرة إلى أن الأردن يعتبر الأول على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالسياحة العلاجية، إلى جانب توفر ١٠٤ مستشفيات تضم ما يقارب ١٣ ألف سرير، إضافة إلى تصدير المنتجات الدوائية إلى ٦٠ دولة حول العالم وتوفر ٧ مراكز لاجراء البحوث السريرية و ١١ جامعة تدرس تخصصات طبية و ٨ كليات صيدلة.
- ولفتت الهيئة إلى الفرص الاستثمارية المتوفرة بالمملكة والتي تضمنتها الخريطة الاستثمارية للمحافظات والتي تشمل ١٠ مشروعات لكل محافظة وتتوزع على قطاعات الصناعة والخدمات والسياحة والزراعة والصحة بحجم استثمار متوقع ان يصل إلى ٣٠٢ مليون دينار.
- وشارت أيضا إلى الفرص الاستثمارية الكبرى المتوفرة بالمملكة ومنها مشروع السكة الحديدية الوطنية بحجم استثمار يبلغ ٣,٦٥ مليار دولار ومطار الشونة الجنوبية بحجم استثمار ٤٥٠ مليون دولار ومنتج العقبة العالي (المطل) بحجم استثمار ٩٨ مليون دولار في البنية التحتية

ومشروعات الصخر الزيتي والنفط بمنطقتي الريشه وسرحان بحجم استثمار ٢٨٢ مليون دولار.



- كما وقدم كل من مدير الاستثمار في شركة المدن الصناعية السيد كى مروان ومدير إدارة الاستثمار وتطوير الأعمال في شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية المهندسة أروى الحياي عروضا مرئية حول فرص الاستثمار في الأردن تطلها عرض لأهم المشاريع الاستثمارية القائمة حاليا وكذلك المخطط لها لتكون في حيز التنفيذ قريبا، بالإضافة إلى استعراض لأهم وأبرز قصص النجاح الاستثمارية في المناطق الحرة والتنموية في الأردن



- ومن الجانب المصري عرض رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية سعادة الدكتور محسن عادل في جلسة العمل الثانية أبرز الفرص الاستثمارية في مصر وأظهر فيها أهم المشاريع الاستثمارية القائمة وأهم قصص النجاح الاستثمارية لشركات أردنية في مصر . كم وقد تم توزيع كارت ذكى "QR Code" للخريطة الاستثمارية لمصر على كافة المشاركين بالمنتدى ووضح ما تتضمنه من فرص استثمارية ومعلومات متاحة عنها، كما وطالب رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم المصريين بدراسة الفرص الاستثمارية المتاحة، وأعرب عن استعداد الهيئة العامة للاستثمار لبذل قصارى جهدها من أجل تذليل كافة العقبات التي تقف أمام إصدار التراخيص والحرص سرعة تنفيذ المشروعات، وفقا لتوجيهات الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي.

وأشار الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار أثناء لقائه مع رجال الأعمال الأردنيين إلى أنه تم توقيع اتفاقية عمل لمجلس تنسيق استثماري مصري أردني في إبريل الماضي برعاية وزيرة الاستثمار المصرية، وأنه جارٍ حالياً تشكيل المجلس لتفعيل دوره، منوهاً عن أهمية التكامل الاستثماري بين البلدين في ظل المتغيرات العالمية، إضافة إلى توجيهات وزيرة الاستثمار المصرية بزيادة التبادل الاستثماري والتعاون المشترك بين البلدين.

- واختتمت أعمال المنتدى بالجلسة الثالثة والتي تم مناقشة وعرض إمكانية استفادة الشراكة الأردنية المصرية من الإتفاقيات التجارية الدولية خاصة اتفاقية السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية (دول الكوميسا)، واتفاقية أغادير. حيث قدم مدير الاستثمار والترويج في الوحدة الفنية الاتفاقية أغادير، عطالله العايد، عرضاً حول آلية استفادة الشركتين الأردنية والمصرية من الاتفاقية التي تضم أيضاً تونس والمغرب.



- أكد المدير الإقليمي للبنك العقاري المصري-العربي، طارق عقل بأن المنتدى سوف يكون فرصة مهمة في تعزيز دور البنك في تنمية وتعزيز العلاقات بين البلدين من خلال تقديم خدمات مصرفية تلبي تطلعات رجال الأعمال الأردنيين والمصريين على حد سواء، وتساهم في تنمية وزيادة الحصة السوقية للبنك في كلا البلدين وأثنى عقل على الدور الفاعل لجمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية رجال الأعمال المصريين لدورهما في وضع آلية لحل المشاكل التي تواجه المستثمرين وتهيئة الجو الاستثماري المناسب لجذب الاستثمارات للمساهمة في زيادة التبادل التجاري بين البلدين.



- كما قدمت المهندسة أروى الحيارى مدير إدارة الاستثمار وتطوير الأعمال في شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية عرضاً مرئياً تضمن نبذة تعريفية مفصلة حول أبرز الاستثمارات والمشاريع التي حققت نجاحاً باهر في المناطق الحرة والتنمية الأردنية بالإضافة إلى استعراض تاريخ نشأة هذه المناطق وعددها وتوزيعها الجغرافي في مختلف أرجاء المملكة بالإضافة إلى تقديم شرح تفصيلي حول الحوافز والتسهيلات الاستثمارية المقدمة في المناطق الحرة والتنمية وكذلك الإجراءات والتعليمات المتوجب معرفتها حول إقامة المشاريع الجديدة، وفي ختام العرض تم الشرح بالتفصيل حول أهم المؤشرات الاقتصادية للمناطق الحرة والتنمية واستعراض للمناطق والمشاريع الجديدة قيد الإنشاء.



- قدم معالي الوزير المفوض التجاري أحمد عنتر عرضاً مرئياً في جلسة العمل الثالثة حول إمكانية استفادة الشراكة الأردنية المصرية من اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا تضمن فيه نبذة تاريخية حول الاتفاقية والدول المتضمنة بها وأهم شروط هذه الاتفاقية والمزايا الخاصة بها، كما وتم استعراض أبرز المؤشرات الاقتصادية للعلاقات التجارية والاستثمارية بين الأردن ومصر. وفي ختام العرض تم استعراض أهم الفرص التي يتم من خلالها الاستفادة من اتفاقية الكوميسا وذلك من خلال التكامل الصناعي في المجالات التي تمتلكها الأردن ميزة تنافسية مثل الصناعات الغذائية والغزل والنسيج ومواد البناء، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمارات المشتركة بين الأردن ومصر في مجالات عدة مثل الأدوية.



٥. لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال الأردنيين والمصريين (B2B Meetings)

عقدت لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال الأردنيين والمصريين من خلال تواجد ممثلي ما يقارب ١٠ شركات مصرية، تم خلالها بحث المصالح المشتركة الثنائية بين الشركات الأردنية والمصرية، وترويج كلا الطرفين للمنتجات والخدمات التي يقدمها كل منهم. واستمرت تلك اللقاءات ما يقارب الساعة وتعتبر اللقاءات الثنائية من أبرز الخدمات التي يقدمها مجلس الأعمال لأعضائه من الجانبين.

٦. اللجنة التنفيذية لمجلس الأعمال الأردني المصري

على هامش أعمال المجلس، اجتمعت اللجنة التنفيذية لمجلس الأعمال الأردني المصري لوضع الترتيبات ومتطلبات القطاع الخاص في كلا البلدين وفقاً لما تم عرضه خلال اجتماعات المجلس، مؤكداً على ضرورة تظافر الجهود من قبل رجال الأعمال في البلدين لوضع متطلباته لرفع حجم الاستثمار المشترك في البلدين. كما اتفقت اللجنة على ضرورة التركيز على وضع الحلول اللازمة لتسهيل حركة الاستثمارات بين البلدين ومتابعة تطبيق الحكومة المصرية لمنح الخصم على تعرفه النقل عبر قناة السويس بنسبة ٥٠% للصادرات والواردات الأردنية. من جهة أخرى، فإن المجلس سيعمل خلال الفترة القادمة على وضع آلية لتمكين أعضاء الجمعيتين في البلدين للاستفادة من اتفاقية اغادير، والاتفاقيات الدولية الموقعة لدى البلدين.

٧. اللقاءات الرسمية والزيارات الميدانية

• قام أعضاء مجلس الأعمال الأردني المصري بزيارة إلى هيئة الاستثمار الأردنية تم خلالها الاطلاع على آلية عمل الهيئة والنافذة الواحدة للمستثمرين بحضور أمين عام هيئة الاستثمار.



كما قام عدد من أعضاء مجلس الأعمال بلقاء معالي الدكتور جواد العناني رئيس مجلس إدارة بورصة عمان بحضور معالي السيد حمدي الطباع والسيد محمد البليبيسي.